

سلطة الإطارات و ملكية الدولة

عبد المؤمن فؤاد*

مقدمة

إن تحديد فئة الإطارات الصناعية كفئة اجتماعية يتطلب منا أن نأخذ بعين الاعتبار كونها فئة (تتحدد أساسا في سياق العمل الصناعي الذي يشكلها ويموضعها في تراتبية اجتماعية تعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية الإنتاجية).

يمثل العمل الصناعي في واقع المجتمع الجزائري معطى سوسيولوجي بالغ الأهمية في تحليل العلاقات الاجتماعية لأنه يعكس حدود عملية التصنيع، أي حدود السياسة التنموية وتوجهاتها، ومن ثم موقع ودور الفاعلين الاجتماعيين في ظل ديناميكية التصنيع التي تحدد الخيارات الفنية والاقتصادية والسياسية للدولة.

انطلاقا من هذا التصور، فإن الاقتراب من تحليل موقع ودور هذه الفئة سوف يرتبط بملامسة الأبعاد التي ترسم حدود هذه الفئة في البنية الاجتماعية والتي نوجزها فيما يلي:

أولا : انتظامها في الهرمية التنظيمية تؤطره ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وهذا الانتظام يعكس وضعا إشكاليا على علاقتها بالآخرين.

* أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع بجامعة باتنة وباحث بمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران CRASC

ثانيا : ارتكازها في أداء عملها على طبيعة أداء المؤسسة الصناعية مما يكرس آليات إعادة إنتاج ذاتها وفق ما تمليه الأهداف.

ثالثا : اعتمادها في أداء أدوارها من الناحية النظرية على امتلاكها لرأس المال فني معرفي يتحدد بطبيعة المهام -فنية إنتاجية / إدارية بيروقراطية - التي تعزز من خلالها سلطتها.

إن الاقتراب من تحديد موقع الإطار الصناعي في بنية التنظيم يفرض علينا الرجوع إلى تحديد علاقات تملك رأس المال الصناعي ، أو بالأحرى من يتصرف في وسائل الإنتاج والفائض الإنتاجي. فالصناعة الجزائرية تتميز أساسا باستنادها إلى القطاع العام، بمعنى أن ملكية المؤسسات الصناعية تعود إلى الدولة صاحبة المشروع التصنيعي، وتعتمد في هذا الشأن باعتبارها كذلك على الارتكاز على الربح البترولي من خلال تثمين الموارد البتروولية وتصديرها وإحلالها بالأدوات والمعدات الكافية للاستثمار في الصناعة.

وقد بلغت ملكية الدولة - القطاع العام - بعد انطلاق المشروع الإنمائي في كثير من الأنشطة الصناعية 100% بحيث أصبحت الدولة المستخدم الرئيسي في الجزائر بفعل استيعاب قوة العمل بكل مواصفاتها. إن كثافة الاستثمار من خلال القطاع العام تعكس إستراتيجية سياسة التشغيل التي كانت تهدف إلى توسيع نطاق الإجارة وتخفيض معدلات البطالة¹، إنها بالأحرى السياسة الاجتماعية التي طبعت التوجه التنموي للسلطة الحاكمة.

¹ M.P.A.T. (1977-78).- *Annuaire statistique de l'Algérie*, p.32.

Harbi Mohamed (1982).- *L'expérience de 1962 - 65, sa portée ses limites* .- in *Les Temps Modernes*, n° 432 -433, p 35.

1. طبيعة السلطة في الجزائر

إن مسار تشكل فئة الإطار الصناعية في الجزائر على غرار الفئات الصناعية الأخرى يجد تفسيره عند مستوى تحليل طبيعة السلطة في الجزائر وذلك لغموض وضبابية العلاقة التي تربط الإطار عموما والصناعية منها خصوصا بهذه الأخيرة من ناحية علاقة ممارسة السلطة بالتملك الفعلي لوسائل الإنتاج.

لتوضيح هذا الغموض في مضمون العلاقة نحاول الرجوع إلى ما قام به الاستعمار بشكل تعسفي واضطراري في مراحل سابقة حيث عرقل عملية التطور الاقتصادي ومزق النسيج الاجتماعي التقليدي لصالح نسيج اقتصادي اجتماعي مهيمن ومسيطر على العلاقات والأنماط المجودة والذي أفرز بنحو أو بآخر قوى اجتماعية جديدة وتدرج طبقي يشمل إلى جانب البورجوازية الكبيرة والفئات والشرائح الاجتماعية الدنيا فئات وسيطة من البرجوازية الصغيرة شديدة التباين من حيث أوضاعها وأصولها الاجتماعية والأدوار الموكلة لها .

شكلت إفرزات الممارسة الاستعمارية في تقاطعها مع معطيات الواقع الاجتماعي السياسي لما بعد الاستقلال نظاما سياسيا لم يعط أي دور للفئات الأجيورة والكتل التي تمثلها أي إمكانية في صنع القرار السياسي والاقتصادي أو المشاركة فيه، إنها فقط السلطة التي لم تكن سوى تلك المجموعات العسكرية ذات الامتيازات التي وضعت نظاما أقصى كل التكوينات الأخرى². عملت السلطة السياسة مع بداية الاستقلال على إقصاء البورجوازية وإقرار إصلاح زراعي و تبني التسيير الذاتي والإعلان عن تبني اشتراكية تقوم على المساواة ونبذ الاستغلال بحيث صبغت هذه الإجراءات السلطة بمسحة

² Durand Jean Pierre (1977).- **Exacerbation des contradictions sociales en Algérie....**- in Annuaire de l'Afrique du Nord, CNRS, Paris, p. 124

راديكالية وجمعت حولها كل الأطراف المعادية للرأسمالية الغربية إلى الحد الذي أدى ببعض الدارسين³ للنظام الاجتماعي الجزائري إلى نعتها - أي السلطة - بأنها تمثل جبهة طبقية في السلطة " front de classe au pouvoir " تتشكل من البرجوازية الوطنية البيروقراطية والتكنوقراطية والطبقة العاملة وعموم الشغيلة.

إن القرارات السياسية والاقتصادية التي اتخذتها الإدارة الجزائرية في مراحلها المختلفة لم يتحقق منها سوى تنمية ودعم السلطة المهيمنة على أجهزة الدولة التي تعكس في الواقع تنامي رأسمالية الدولة بفعل إعادة توزيع الدخل الوطني وفق الترتيبات التي تسمح بإعادة إنتاج هيمنتها. على هذا الأساس فإن عمليات التأميم والإصلاح وبناء القطاع العام التي أطرت النمو الصناعي في الجزائر تندرج في الواقع كإجراءات وممارسات تحركها المصالح الطبقية المتنامية بنمو الشرائح البورجوازية الصغيرة المتواجدة رأسا في أجهزة الدولة، بتعبير " بولونزاس " N. POULANZAS،⁴ والتي تهيمن على أشكال توزيع الربح البترولي وترسم حدود صراع المصالح من داخل تحالف الكتلة الموجودة في السلطة كما يقول سامي ناير⁵.

2. الإطار و ممارسة السلطة داخل التنظيم

إن القطاع العام الصناعي باعتباره حقلًا للصراع من أجل استملاك المجال الاجتماعي السياسي لم يمكن الأطارات الصناعية كقوة اجتماعية مهيمنة من احتلال موقعا متميزا داخل الهرم التنظيمي، وذلك بفعل المركزية

³ نكسر. بولانزاس. (1983) - السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية - ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، ط 1، القاهرة، ص 32.

⁴ Nair Samy, K., -Forces sociales et bloc au pouvoir, 1954-1962.- in Les Temps Modernes, p.p. 18 et suite.

⁵ Nirou Eftekhari (1984).- La rente et la dépendance en Algérie.- in Peuples Méditerranéens, 26, p.p. 54 .55.

الشديدة للقرارات التي وضعت وحدات القطاع العام عموما تحت رقابة صارمة
تتم عن توجيه للاقتصاد بمنطق سياسي من أجل التحكم في الصراع الاجتماعي
وإدارته.

هذا المنطق الخاص الذي يميز القطاع العام جعل دوره يقتصر على تعديل
بنية الاستخدام من خلال توسيع نطاق الإجارة بهدف تأمين الظروف
الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ليصبح وجوده الموضوعي قائما خارج دائرة
الإنتاج باتجاه إعادة صياغة بنية السكان النشيطين .

إن هذا التوجه العام الذي يعكس في حقيقة الأمر المضمون الاجتماعي
والطبيقي للقطاع العام يجد تفسيره في الوظيفة التوزيعية للدخل الوطني التي
انكمش حولها بدل الوظيفة الإنتاجية، وذلك من خلال خلق اقتصاد
استهلاكي لمداخيل البترول.⁶ يقول عدي الهواري إن التنظيم الصناعي
الجزائري نشأ بعيدا عن الصعوبات المالية من خلال الدور التوزيعي لدولة
الربع البترولي.⁷

لم تعط هذه الوضعية للإدارات على مستوى المؤسسات الصناعية
الجزائرية، من حيث أنها وضعية متميزة بمركية القرار و بالدور التوزيعي
للدخل، الأدوات القانونية لممارسة السلطة والضغط على قوة العمل لتحسين
الإنتاجية بحيث جعلت هذه الوضعية دور الإطار الصناعي خصوصا يتمفصل
بين ما تمليه عليه متطلبات وظيفته الفنية الإنتاجية من جهة، ومتطلبات
المنصب الذي يحتله في هرم السلطة داخل المؤسسة من جهة ثانية، والذي
يعتبر امتدادا طبيعيا لمركزية ورقابة الدولة بحكم سيطرتها على وسائل الإنتاج.
ويقول عدي الهواري بهذا الصدد : " إن الإطار على مستوى الإدارات

⁶ Addi El houari (1989).- *Neo-patrimonialisme et économie en Algérie.*- in
Annuaire de l'Afrique du Nord, T XXIII, ED CNRS, Paris, p. 48.

⁷ Ibid.- p.44

مجبورون على احترام التعليمات التي تأتي من الوصاية بهدف تفادي الصراع الذي يمكن استغلاله سياسيا من طرف الأعداء الخارجيين...⁸

إن علاقة الإطار الصناعي بملكية وسائل الإنتاج من خلال الإطار القانوني الذي ينظمها جعلت دوره يتجه عموما نحو تجسيد متطلبات المنصب - الوظيفة التوزيعية - التي تؤمن له وضعا اجتماعيا متميزا عن باقي الفئات الأجير الأخرى على حساب دوره الإنتاجي الفني. إن شرعية "Légitimité" هذه الفئة عند هذا المستوى من التحليل لا تقوم على ممارسة الوظيفة التوزيعية لفئات الإنتاج وفق آليات و قوانين السوق كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية، بل تقوم من خلال التوجيه السياسي لدور المؤسسة العمومية، إنها بذلك شرعية غير عقلانية لا يحددها الدور الإنتاجي، بل سياسة ناتجة عن تبعية Dépendance للقوى المهيمنة على القرار السياسي.

من جهة أخرى، تبقى الأطارات الصناعية بالرغم من القوة المتنامية المحتملة من الناحية النظرية التي قد تكتسبها بفعل دورها المحتوم، فئة مختلفة عن الأطارات في المجتمعات الشمولية التي تحظى بوضع متميز بفعل هيمنتها على وسائل الإنتاج.⁹ إن دورها التوزيعي في ظل علاقة التبعية للفئات المهيمنة المتشكلة أساسا من البرجوازية البيروقراطية لا يكفي لتوصيفها بأنها مهيمنة تمتلك القوة وتسيطر على وسائل الإنتاج، إنها تركز فقط الدور التوزيعي لنخبة البيروقراطية الحاكمة.

عند هذا المستوى من التحليل فإن تصور الإطار الصناعي الجزائري في ظل علاقة التبعية التي يفرضها نمط التملك وشكل التوزيع يكشف عن حاله استلاب تنم عن حرمان حقيقي لممارسة دوره، لتكشف عن صراع الأدوار لديه بحكم توسطه لأطراف علاقة العمل الإنتاجية. وتنعكس ازدواجية الوجود من

⁸ Laacher Smain (1985).- *Algérie : Réalités sociales et pouvoir*.- Eds. L'harmattan, Paris, p.81.

⁹ Touraine Alain (1959).- *La société post industrielle*.- Ed Donoel, Paris, p.75.

خلال تموضعه في البناء الاجتماعي ضمن المسيطر عليه أنه يشعر بعلاقة السيطرة والتهميش من دائرة اتخاذ القرار ومراقبة المجال الاجتماعي السياسي. إن الدور الموكل له يبقى محدودا في تعزيز موقعه داخل البنية التي يوجد بها.

3. علاقة الإطار بالعمل الصناعي

يمثل العمل الصناعي في واقع المجتمع الجزائري حقلا سوسولوجيا ذو أهمية بالغة في تحليل العلاقات الاجتماعية الطبقيّة لأنه يعكس دور الفاعلين الاجتماعيين في ظل ديناميكية عملية التصنيع وحدود توجهات السياسة التنموية المتمثلة في مضمون الأنشطة والأعمال التي يقومون بها من أجل استملاك المجال الاجتماعي و السياسي الذي يمكنهم من السيطرة على آليات الإنتاج والتحكم في توزيع الفائض.

انطلاقا من هذا التصور، سوف نحاول تحديد علاقة الإطار بالعمل الصناعي من خلال تحديد الدور الإنتاجي للإطار الصناعي عند مستوى طبيعة المهام التي يقوم بها وحدود تحكمه فيها.

1.3- الإطار الصناعي خارج دائرة الإنتاج

إن طبيعة عمل التنظيمات الصناعية الحديثة في المجتمعات الرأسمالية يعكس لنا خاصية استقلالية المستوى الإنتاجي وتوسطه بين العمليات الفنية التنفيذية وعملية اتخاذ القرار.¹⁰ غير أن دلالة أو وظيفة هذه التنظيمات تغيب أو تنعدم عندما نقرب من تحليلها على المستوى المحلي - الجزائر - لأن المشروع التصنيعي الذي كانت أهدافه المحلية مركزة أساسا حول خلق نظام صناعي مندمج من خلال توفير المعدات والأدوات وتطوير السلع

¹⁰ Olivier Marc (1982).- *Industrie et stratégie de développement en Algérie.*- in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, VXX, CNRS, Paris, p.p 461 -462.

الاستهلاكية لتلبية الحاجات الأساسية للسكان لم يتحقق.¹¹ أي أن الاتجاه نحو تكريس العلاقات الاجتماعية حول العملية الإنتاجية لم يتحقق إلا على مستوى الخطاب الإيديولوجي للسلطة، بحيث تحولت المؤسسة الصناعية بفعل ذلك إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة فحسب وذلك من ناحية :
- تحول المؤسسة الصناعية إلى أداة لرسكلة الأموال البترولية في السوق العالمية.¹²

- إعادة توزيع الربح البترولي وفق تراتبية اجتماعية تحددها طبيعة المصالح الطبقية ووفق المعايير السياسية وليس وفق معايير الكفاءة الإنتاجية.
إن وظيفة العمل الفني التآطيري في البنى الرأسمالية بقدر ما هي وظيفة فنية تؤمن عملية التخطيط وتنظم عملية العمل والسهر على صلاحية المنتجات ومواصفاتها بقدر ما تؤمن دورا أيديولوجيا يساهم في تكريس البنية الهرمية للمؤسسة باتجاه إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة.¹³
غير أن هذه الوظيفة تبقى على مستوى المؤسسة الصناعية الجزائرية محصورة في الوظيفة الإيديولوجية التي تركز البنية الهرمية للمؤسسة باتجاه إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة وفق ما تمليه إستراتيجية التنمية المحددة بتخصيص المؤسسة الصناعية لأداء دور اجتماعي يقوم على تشديد رقابة سياسية على الفئات والشرائح المنتجة دون الاهتمام بالدور الاقتصادي أي- الفني الإنتاجي - الذي يعطى شرعية عقلانية للمؤسسة الصناعية باتجاه تنظيم حقل الإنتاج.

على هذا الأساس فإن الوظيفة الفنية العلمية التي هي بالأساس وظيفة الإطار الصناعي غائبة بسبب الأولوية الأيديولوجية التي جعلتها تتراجع خارج دائرة الإنتاج، إن فئة الإطارات الصناعية، رغم تركزها العددي على

¹¹ Nirou Eftekhari, OP.CIT, p.68

¹² Gorz André (1969).- **Réforme et révolution.**- Ed. Seuil, Paris, p.156.

¹³ M.P.A.T.- OP CIT.

مستوى وحدات القطاع العام كما هو موضح أدناه، لا تمثل فئة مهنية محورية ذات شرعية تقنية أو تسييرية داخل الدائرة الإنتاجية لأن أداءها تتحكم فيه الوظيفة المحددة سلفا لدور المؤسسة الصناعية كحقل اجتماعي^{□□}.

جدول 1 - يبين تركيز الإطار في القطاع العام الوطني

نسبة الإطار %	حجم المؤسسة
7.50	200-999 عاملا
37.16	1000-4999
36.23	5000- فما فوق

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

إن هذا الوضع الذي يعيشه الإطار يرجع أساسا إلى الرفض المطلق لاستقلالية السلطة الاقتصادية، فالسلطة السياسية من خلال الدولة تسعى إلى جعل قوانين السوق تابعة للممارسة السياسية إلى الحد الذي أفقدت قدرة المؤسسة الصناعية على حل المشكلات التنظيمية والفنية.

إن غياب السلطة الفنية وحضور التوجيه الرقابي للمؤسسة لا يؤمن للإطار الصناعي هامشا لممارسة شرعيته الفنية التي تبقى هشة عند مواجهة المشكلات الفنية اليومية التي غالبا ما تحاط بسكوت وغياب للسلطة المركزية الوصية، الأمر الذي يصعب عليه في موقعه الإنتاجي اتخاذ القرارات لتنظيم دائرة الإنتاج.

فالدور الذي يفترض أن يقوم به الإطار يمثل قاعدة الارتكاز الأساسية لترقيته وصعوده الاجتماعي نحو احتلال مكانة مناسبة تساوي وتناسب قدراته وإمكانياته وكفاءته، لكن تغييب هذا الدور دفع بالإطار لإعادة إنتاج ذاته خارج دائرة الإنتاج، أي خارج المصنع.

¹⁴ Addi El houari.- OP. CIT, p 48.

إن تشكيل مكانة اجتماعية وتحقيق ارتقاء اجتماعي أصبحت تتم على المستوى التوزيعي والاستهلاكي، بحيث أصبح الإطار المسير على مستوى المؤسسة الإنتاجية يستخدم إستراتيجية فردية للدفاع عن قدرته الشرائية، إذ يعمل على انتزاع بعض المكاسب مثل السكن- سيارة عمل - قسيمة بنزين، سفر إلى الخارج...¹⁵ الح، وهذا ما يجعل ديناميكية الإطار في الارتقاء الاجتماعي لا تختلف عن ديناميكية العامل الأجير في استملاك المجال الاجتماعي.

إنها على العموم ديناميكية لا تثمن العمل الصناعي المنتج وهذا ما يبرر حسب اعتقادنا - في الواقع إفلاس المؤسسة الصناعية العمومية التي تعيش حالة من التسبيب وعدم الانضباط ونقص في الصيانة التي جعلت مردوديتها أقل بكثير من المستوى المطلوب.

2.3- تهميش المعرفة الفنية

إن الإطارات الصناعية بحكم المؤهلات والخبرات الفنية التي بحوزتها تبقى بعيدة عن امتلاك القوة اللازمة التي تمكنها من التحول باتجاه التحكم في القرار مثل ما تقوم به هذه الفئات على المستوى التنظيمات الصناعية الرأسمالية أين تعتمد استراتيجيات ضغط و آليات للتفاوض للحفاظ على مكانتها أو لتغيير مواقعها وفقا للمصالح الطبقيّة التي تسعى لتكريسها، وذلك انطلاقا من ارتكازها على ما تملكه من خبرات وكفاءة وتوظفهما بشكل عقلائي على مستوى التنظيم كما عبر عن ذلك "ميشال كروزى" CROZIER¹⁶.

إن وزن الخبرة والكفاءة العلمية التي بحوزة الإطار الصناعي تعبر عن استجابة طبيعية لمتطلبات عملية التصنيع الموجه نحو تعزيز عمل البنى الفوقية الذي يكسبها شرعية فنية صناعية من خلال ارتكازها (عملية التصنيع) على

¹⁵ Elul Jaques (1965).- *L'illusion politique*.- Ed. Robert Laffont, Paris, p.p 194-195.

¹⁶ Nirou Eftekhari.- OP. CIT.- p. 54.

فئة الإطار الصناعية كفاءات أجيبة تمتلك رأس مال معرفي- فني، بحيث يتم توظيفه في حدود تقليل الفجوة بين النخبة البيروقراطية الحاكمة وتلك الخبرات والمهارات التي بحوزة الفنيين من الإطار في لحظة ما. يستند هذا التحليل إلى النظرة الخاصة لديناميكية العلاقات التي تربط الوظيفة الفنية المتعلقة بالأداء الفني والتحكم التكنولوجي بالوظيفة التسييرية البيروقراطية التي تسعى السلطة من خلالها للتحكم في المؤسسة الصناعية واستئناسها، وهي وظيفة تجد دلالتها في عملية نقل التكنولوجيا التي بقيت كما يقول كلا من KLASMAN ET KREMER¹⁷ مجرد عملية نقل للمعدات دون أن تصبحها عملية نقل المعرفة الفنية.

إن هذه الوضعية أعطت الأولوية في ممارسات الإطار الصناعية إلى التوجه نحو ممارسة الوظائف التسييرية على حساب الوظائف التقنية نظرا للامتيازات التي يستفيد منها هؤلاء، والتي يعتبرونها مصدرا للسلطة والمكانة. وبهذا الصدد يبين اسماعيل لعشر في كتابه "الجزائر؛ الواقع الاجتماعي والسلطة" أن توجهات الإطار الفنية من خلال الخيارات التكوينية تبرز أنها خيارات تعكس استبدال الشرعية الفنية بالشرعية السياسية التي تركزها الدولة من خلال بقرة المؤسسات الصناعية (أنظر الجدول):

جدول 2 - يبين خيار التكوين للإطارات الفنية

نوع التكوين	نسبة الاختيار %
المديرية العامة	49
مالية و محاسبة	39
إنتاج	38
إدارة	38
تقنيات التسيير	29
تسيير تجارى	19

¹⁷ Laacher, Smain, OP. CIT, p. 83.

Source . LAARCHER,; Smain, Algérie : réalités sociales et pouvoir.- Eds L'Harmattan, Paris, 1985

إن هذه الأوضاع خلقت تقسيم عمل واضح بين الإطارات الجزائرية المتوجهة نحو الوظائف البيروقراطية الرقابية والإطارات الأجنبية لمكاتب ومؤسسات الدراسات الهندسية التي تهيمن عليها الشركات المتعددة الجنسيات، والذين يقومون بالوظائف الفنية من خلال عملية استيراد التكنولوجيا .

ولا يمكن اعتبار البحث عن كيفية رفع الدخل الفردي لفئة الإطارات الصناعية من خلال توجيهها نحو هذه الوظائف مبررا كافيا لنعنت توجهاتها الخاصة، لأن التحكم الفني من خلال الخبرات والمهارات المكتسبة بإمكانه أن يعطي لهذه الفئة قدرة تفاوضية لرفع دخولها. إن تفسير هذا التوجه يجد تبريره في ظل علاقة التملك الفعلي للذين يسيطرون على الأدوات والوسائل الإنتاجية بحيث يضعون حدودا تركز العمل التسييري دون أن تسمح بخلق الظروف الموضوعية للإبداع الفني والعلمي.

يلاحظ في هذا الإطار IMON PIERRE HENERY¹⁸ أن المؤسسات الوطنية مثل مؤسسة - سيدار عنابة - التي انتهجت سياسة إعادة صياغة الدراسات الهندسية REALISATION PAR ENGINEERING DECOMPOSE لم تستطع مواصلة عملها، بل تمت عرقلتها من خلال التعقيدات الإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن إنجاز المشاريع وتثمين المعرفة الفنية ومراقبة أهلية الورشات وصلاحياتها يفترض تفكيك وإعادة صياغة الدراسات الخاصة بعملية تحويل التكنولوجيا من خلال دفع الفنيين الوطنيين لمواقع عمل ميدانية، وليس تركهم في وضع زبائن مستهلكين يراقبون النتائج دون المساهمة في الدراسات .

¹⁸ Thiéry Simon, Pierre (1980).- **Distribution de qualifications dans l'industrie** ».- in Annuaire de l'Afrique du Nord, XIX ; (1981).-CNRS, Paris, p.189.

إن الرقابة المفروضة على عملية التحكم التكنولوجي تدعم فقط اتجاهات تفضيل السلطة التسييرية والرقابة دون تحريك لآليات حقل الإنتاج المادي والتحكم فيه، لأن التحكم في التكنولوجيا من طرف الإطارات الصناعية الجزائية سوف يقلب موازين القوة باتجاه صعود قوى اجتماعية من دائرة العلاقات الإنتاجية (المصنع) تعيد صياغة العلاقات الاجتماعية والإنتاجية . إن التبعية التكنولوجية هي حالة تم الحفاظ عليها وتكريسها لتبقى علاقة الإطار الصناعي بالسلطة علاقة تبعية تمنعه عن أداء دوره وتجبره على الانصياع و الرضوخ للأمر الواقع الذي يضعه كطرف سلبي في علاقة الإنتاج.

خاتمة

إن العلاقة التي تربط فئة الإطارات الصناعية في المؤسسة الصناعية العمومية بالسلطة هي علاقة خاصة تكشف عن تناقض موقعهم- الذي يسعون للحفاظ عليه ضمن الهرمية التنظيمية من خلال الإجراءات والنصوص الإصلاحية التي تمكنهم من تعزيز سلطتهم تجاه الفئات الأجيرية الدنيا- مع الدور الذي يفترض أن يلعبوه على مستوى العلاقة الإنتاجية باتجاه التحكم في العلاقات الاجتماعية والذي تميز بقيود فرضتها أجهزة الدولة على كل الممارسات التي من شأنها أن تساهم في تطوير خبرات ومؤهلات هذه الفئة . إن الإطار المرجعي لإعادة إنتاج ذاتها كفئة اجتماعية مهنية لا يتم من خلال علاقة العمل، أي من خلال شرعية وجودها الذي يتحدد بامتلاكها لرأس مال معرفي وفني، بل يتم من خلال علاقة التبعية التي تربطها بأجهزة الدولة، أي من خلال مرجعية الآخر، السلطة، التي تهيمن على المؤسسات الصناعية العمومية والتي تسعى إلى توسيع قاعدتها من خلال كسب شرعية عقلانية تقنية تعزز بها سلطتها.

وتظهر الإطارات الصناعية كفئة اجتماعية مهيمنة بقدر ما هي في وضعية تبعية للسلطة - الحاكم - التي تسعى إلى توجيه دورها خارج حقل الإنتاج

وتغييرها من حلبة الصراع السياسي، والارتكاز عليها كقننة مشاركة مهنية تدافع عن أجهزة الدولة كما يرى أحد الدارسين.¹⁹ فإن هذه الوضعية تزيد باتجاه معاكس من احتمالات القطيعة بين المجال السياسي الرمزي والمجال الفني العلمي من جهة ومن اشتداد الصراع التنظيمي والاجتماعي بين الذين يملكون ويسيطرون والذين ينفذون.

لذلك يمكننا القول أن الإطار الصناعي الجزائي يجسد جوهر التناقض على مستوى البنية الاجتماعية. إنه محور للتوتر -الأزمة - بين شرعية الموقع والدور، أي بين شرعية اللاعقلي / العقلي، التقليدي / الحديث، الأيديولوجي / العلمي. إن هذا التناقض هو بالأحرى عبارة عن مد وجزر بين زمنيين اجتماعيين مختلفين على حد تعبير جورج غريفيتش²⁰. زمن بطيء ممتد ومتواصل هو زمن البنية الاجتماعية السياسية القائمة، زمن الفئات والشرائح البورجوازية المسيطرة التي تسعى إلى تكريس الحالة الراهنة، وزمن غير منتظم، متواتر، سريع وانفجاري هو زمن التنظيمات الحديثة، أي زمن الإطارات الفنية الصناعية التي تسعى إلى التغيير.

¹⁹ Benguigui Georges (1990).- **Travail et classes moyennes**.- in Cahiers Internationaux de Sociologie, VOL XXXIX, p.270

²⁰ Gurvitch Georges (1969).- **La vocation actuelle de la sociologie**.- T II, 3^{eme} Ed. P.U.F, Paris, p.362.